سلسلة ترجمات.....
أركماني

مقالات و تقارير

Support Sudan's Revolution Not an Elite Peace Deal

تمهيد سلسلة ترجمات:

المشكلة التي تواجهنا أننا لم نطرح بجدية منذ استقلال السودان تراثنا السودانوي طرحاً تاريخياً جدلياً، لم نكتشف وحدته وتنوعه، لم نبحث تراكماته الكمية وتغيراته الكيفية... بالتالي لم نتعرف، بفعل سياسة إعلامية وتعليمية منسدة، على أعظم ما فيه ويمكن ان يشكل لنا عناصر التحدي اللازمة لمواجهة ميلاد الأمة السودانوية "...أسامة عبد الرحمن النور.

من الضروري قراءة الراهن السياسي بشكل متأني برؤى و تحاليل الباحثين و المراقبين ترجمة الاعمال التي تناقش الازمة السودانية و صراع هويته الطويل. فكم قال السياسي الامريكي كيلي لويس "تدين اوروبا الغربية بحضارتها للمترجمين". ان مشروع سلسلة ترجمات هو مواصلة لمنهج مشروع اركاماني لربط اركيوليجية الماضي بانثربولجية الحاضر والتعمق في التقييم لتفهم ازمة الصراع الثقافي و السياسيى الاجتماعي و الاقتصادي الذي تعاني منه نهضة الدولة السودانية باشواق الحاضر و أحلام المستقبل.

ستواصل سلسة ترجمات أركاماني في تغطية الابحاثث والتقارير التي تناولت ازمة السياسة السودانية و تحديات التي واجهت الجهود لبناء الحل من نظام الدولة الشمولية احادية النظرة الى دولة المواطنة متعددة الثقافات و الاعراق.

عن مؤلف التقرير:

شارث هو باحث و مؤلف كتاب بعنوان : عندما يقتل السلام السياسة

شاراث سرينيفاسان هو أستاذ مشارك لديفيد وإلين بوتر في قسم السياسة والدراسات الدولية وزمالة ل في كلية كينغز، كامبريدج.

حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد، حيث كان منحة تشيفنينج للأبحاث الخارجية. وهو حاصل أيضًا على درجات علمية في القانون (حقوق الإنسان، والقانون الدولي العام، والنظرية الاجتماعية) والتجارة من جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا.

اول مدير لمركز الحكم وحقوق الإنسان بجامعة كامبريدج .

كان الدكتور سرينيفاسان هو المدير الأول والمدير المشارك حاليًا لمركز الحكم وحقوق الإنسان بجامعة كامبريد، اهتمامه هو التأثيرات على السياسة والممارسات من خلال البحوث المبتكرة والبناءة بشكل نقدي. يعمل الدكتور سرينيفاسان أيضًا في مجلس إدارة المعهد البريطاني في شرق إفريقيا (الأكاديمية البريطانية) (2017-) ولجنة الأبحاث التابعة له (2014-)، وفي اللجنة التنفيذية لجمعية دراسة السودان في المملكة المتحدة (2013) -2019)، وهو زميل منتخب في معهد ريفت فالي (2015)

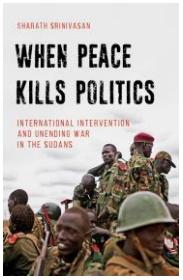

له كتاب بعنوان عندما يقتل السلام السياسة

نبذة عن الكتاب:

لماذا هيمنت الحرب والإكراه على المجال السياسي في السودان، بعد عقد من استقلال جنوب السودان وخمسة عشر عاما بعد اتفاق السلام الشامل؟ يشرح هذا الكتاب الدور المأساوي لصنع السلام الدولي في إعادة إنتاج العنف والاستبداد السياسي في السودان وجنوب السودان

المقال باللغة الانجليزية :

Support Sudan's Revolution, Not an Elite Peace Deal

نشر بجريدة فورينج بوليسي بتاريخ 29 يونيو 2023:

لينك المقال باللغة الانجليزية:

https://foreignpolicy.com/2023/06/29/sudan-revolution-burhan-hemeti-peace-process/

ادعم ثورة السودان، وليس صفقة سلام النخب:

ان معايير الوصفة القياسية لصناعة السلام وان بدت أنيقة في شكلها الا انها خادعة. فهي وباخلال تقر بمسار ضمان وقف إطلاق النار لإنهاء العنف وتثبيته سيتم من خلال تقاسم مؤقت للسلطة بين الجهات المسلحة، ومن خلال وضع جدول زمني للإصلاح المؤسسي، ليتم إشراك الجهات المدنية الفاعلة بعدها من خلال اجراء انتخابات ديمقراطية كمسار لتحقيق السلام المنشود . إن هذه الصيغة كررت فشلها مرارا. فهي صيغة في كثير من الأحيان تكافئ "تجازي" العنف كاداة وتقلل من قيمة السياسة المدنية نفسها.

إن تأمين وقف إطلاق النار واتفاقيات تقاسم السلطة لإنهاء العنف مغري لكنه ايضا شيطاني. لانه من المحتمل ان تؤدي هذه الصفقات إلى إسكات صخيب الأسلحة لبعض الوقت، لكنها غالبا ما تعمل على تعزيز قبضة مثيري الشغب على السلطة. مما يجعل المجوعات الحاملة للسلاح و التي تدعي انحيازها للتغيير السياسي الحقيقي مجرد التزامات جوفاء.

لإن متمرسي الحروب ببساطة بارعون في التنقل بين "خريطة الطريق" والأطر والمعالم الرئيسية لصانعي السلام بحيث يخرجوا سالمين من هذه المعادلة متصدرين قمة نتائج التغيير. والسودان ليس استثناءًا.

بعد أربع سنوات من الانتفاضة الشعبية السلمية التي أطاحت بالديكتاتور عمر البشير من السلطة، نجحت سلسلة من مخططات صنع السلام الأنيقة بان تبقي على اثنين من الجنرالات - عبد الفتاح البرهان ومحمد "حميدتي" حمدان دقلو، اللذين ترقوا في سلم صناعة القرار بالمشهد السياسي في عهد البشير - في السيطرة على البلاد تماما لحين ساعة اختلافهم في بعضهم البعض بعنف وتفتيت البلاد.

والآن، ها هنا نشاهد صانعو السلام في تكرار لنفس الأخطاء, بينما يتزايد العنف ليتحمل المدنيون العبء الأكبر بطرق مروعة ومستهدفة. ونمسي شهودا على فشل المحاولات و الوعود المتمررة لوقف إطلاق النار بين الطرفين.

إن محاولاتت المغازلة للأطراف المتحاربة من أجل يصنعوا سلاما لا تتمخض إلا عن إضفاء الشرعية عليهم, باعتبارهم انهم الأطراف الرئيسية في تقرير مستقبل السودان، بينما يقومون في نفس الوقت بتدميره هذا المستقبل المدعى زورا بوحشية. والأسوأ من ذلك فأن كل "أوقية" من رأس المال السياسي يتم انفاقها على الجنرالات, ما هي الا "أوقية" مسروقة من المواطنين السودانيين الذين ما زالوا يترقبون ويتابعون عملية التحول الى منظومة حكومة ديموقراطية في بلادهم.

وبدلا من هذا المسار ومنهج المعالجة، يحتاج الدبلوماسيون إلى وضع الثوار دعاة التغيير السودانيين في المقدمة وفي مركز المعادلة من اجل تحقيق انتقال ديموقراطي.

البلاد تحتاج إلى عمل دبلوماسي مختلف جذرياً متضامناً مع مواطنيها الشجعان. ويجب ان يبدأ هذا بتجاهل التركيز على السلام والانتقال الذي تبناه الدبلوماسيون في السنوات الأخيرة وإعطاء الأولوية للسلطة الثورية التي أطاحت بالبشير من اجل تحقيق التحول المنشود.

فقد خرج السودانيون إلى الشوارع خلال الأحداث الثورية عام 2019 بمئات الآلاف للمطالبة بتغيير سياسي جذري؛ ولم تكن مطالبهم في هتافاتهم عن السلام أو الانتقال

من ديكتاتورية الى ديموقراطية فقط. لكن انقلاب القصر في أبريل/نيسان 2019 الذي أطاح بالبشير - والذي دبره جنرالات من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية سيئة السمعة - أحبطت هذه الرغبة في التغيير. لاحباط هذا المد، قام الجنرالات وبسرعة بتشكيل مجلس عسكري انتقالي. تحولات غالبا ما تحافظ على ابقاء الحال على ما هو عليه. التحول الانتقالي تؤجل التغيير و ان كان باسم التقدم نحوالتحول. وهذا ما اقتنع به صانعو السلام في السودان

وعندما واصل السودانيون في الشارع المطالبة بتحقيق اهداف الثورة، تعرض المتظاهرون لمذابح وحشية. وبتنسيق دقيق من قبل وحدات أمنية متعددة سعت إلى سحق الثورة بعد انقلاب القصر، لتقتل قوات الدعم السريع أكثر من 100 مدني مسالم وألقت العشرات من الجثث في نهر النيل

ومع ذلك، وفي هذه اللحظة التي كانت فيها شرعية النظام القديم في أدنى مستوياتها، دعم الدبلوماسيون الجنرالات باعتبارهم ضروريين كشركاء سلام أساسيين. ومن خلال تشكيل مجلس سيادي مدني عسكري مشترك للإشراف على فترة انتقالية للديمقراطية مدتها 39 شهرًا، مانحا الجنرالات السيطرة المستمرة خلال الأشهر الـ 21 الأولى. توقفت قوة العمل المدني الجماعي في مساراتها المقاومة وقد تم تقويض التحول الديمقراطي الحقيقي بشكل أكبر بسبب تشكيل حكومة تكنوقراط للإشراف على جدول زمني للإصلاح المؤسسي.

وعندما طالبت جهات مدنية فاعلة بعدم رفع الدعم عن الخبز والوقود ـ و خوفا من تفاقم الصعوبات الاقتصادية و اثارها الاجتماعية ونتاج المظالم السياسية ـ فاز, بعجلة الوزراء التكنوقراط، الذين طاردوا الإصلاحات النيوليبرالية لتخفيف أعباء الديون بتفويض من صندوق النقد الدولي كمسار ضروري لتجاوز الراهن الاقتصادي و الاجتماعي المتأزم.

كان واضحا انه قد تم الاقرار بأن تكون الثورة ثورة تكنوقراطية، مقللة من قيمة السياسة المدنية بتاجيل اولويتها الى حين إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

وعندما قامت سلطة الشراكة بين المدنيين و العسكريين بإدخال عدد من الحركات المتمردة المسلحة في العملية الانتقالية بشكل رسمي بموجب اتفاق جوبا للسلام لعام 2020، تعرضت الروح المدنية الثورية في السودان لمزيد من الضعف. ليميل ميزان القوى بشكل كبير نحو النخب الأمنية والتكنوقراط، وليس نحو الثورة الشعبية.

ليشكل بعدها نفاذ صبر لجان المقاومة في الأحياء السودانية الناشئة خلال الانتفاضة الشعبية، بالنسبة لمؤيدي نموذج الفترة الانتقالية,على خريطة الطريق هذه خطراً لا يمكن التنبؤ به. فقد خاطب صانعو السلام الأجانب و بشكل جاد وصريح لجان المقاومة ناصحينهم بان: "لا يقلقوا من الجدال والمناقشة وتخيل المستقبل السياسي للسودان الآن – وان ينتظروا انتخابات ديمقراطية في تطلعاتهم تلك".

إن هذا النهج الفاشل في السودان الذي اتبعه الدبلوماسيون في عملية التحول ليس بالأمر الجديد. فقد تم تفصيل هذه المنهجية و الاستراتيجية المسعوية تجاه السلام من نفس القماش الذي استخدمته جهود صنع السلام الأجنبية في العقود الاخيرة في السودان لانهاء الحرب مع جنوب السودان. تلك المنهجية و كما وضحت في كتابي "عندما يقتل السلام السياسة" ساعدت فقط في تأجيج الحروب و استمرارها في المنطقة.

كما اتضح في السنوات الاربع الماضية من ما يسمى بالانتقال مرارا و تكرارا بان هذه المنهجية و الياتها الساعية لصنع السلام لا تشجع الا لمزيدا من العنف السياسي. لأن هذا المنهج, منهج وقف إطلاق النار عن طريق تقاسم السلطة يبعث برسالة واضحة مفادها أن اللجوء للعنف هو المنهج القادر على ان يؤتي بثماره. إذا يؤدى تقاسم السلطة إلى إحكام قبضة جهة مسلحة على السلطة (والمكاسب الاقتصادية) لبعض الوقت، بالتالي لن تكون هناك حوافز من الترتيبات المؤقتة للانتقال.

فمن الممكن أن يهدد أولئك الذين يشاركون بالفعل في محادثات السلام بالعنف، أويمكن لأولئك المستبعدين اللجوء للعنف أو التهديد به لإثارة محادثات وقف إطلاق النار من أجل المشاركة. وغالبا ما تغذي المحاولات التكنوقراطية الأطول أمداً للإصلاح المؤسسي، وخاصة في قطاع الأمن، هذه الديناميكية، خالقة لعائدات مربحة لأمراء الحرب الذين تحتاج مرتزقتهم المستأجرة إلى التمويل.

ثانياً، تعمل عملية صنع السلام على تعزيز العنف كعملة من خلال الإضرار بالسياسات المدنية. فعندما تسعى عملية صنع السلام إلى التوصل إلى اتفاقات مرتبة بين المتحاربين، فإنها غالباً ما تبسط الصراعات الأساسية لمسميات: هذه الحرب مثلا حرب "بين جنرالين"، وحرب "الشمال ضد الجنوب" في السودان، و"الصراعات القبلية" في دارفور بين العرب والأفارقة - والقائمة تطول.

ومع ذلك، فإن الصراعات في السودان متعددة الأوجه، والتبسيط الذريع ينتهك هذه الحقيقة. وهذا يولد لدى الجهات المستبعدة دوافع جديدة للمقاومة.

إن ذريعة صناع السلام لمثل هذه المنفعة قصيرة المدى تشكل وجهة مؤسسية على خارطة الطريق: الا وهي الانتخابات الديمقراطية. فإن إضفاء المثالية على مثل هذه الإلحاح اللآني المكاني للعمل السياسي المدني و تأجيله سيؤدي الى اضعافه. ولا يترك هذا للفاعلون المدنيون خيارا سوى إما للتواطؤ أو السخرية أوالرفض ومقاومة السلام. وفي عملية صنع السلام ذاتها، يفقد المدنيون الثقة في المستقبل.

وفي السنوات الأخيرة، ساعد الإصرار العنيد من جانب الدبلوماسيين الأقوياء، مثل مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان "فولكر بيرثيس" ومساعد وزير الخارجية الأمريكي "مولي في"، على متابعة العملية الانتقالية، دافعين بالسودان إلى الهاوية.

في أكتوبر 2021، ومع اقتراب التحول إلى القيادة المدنية بعد شهر بموجب الجدول الزمني الانتقالي، حرض البرهان وحميدتي وبعض المتمردين السابقين على الانقلاب.

ولم يكن ذلك أكثر من انقلاب على الإعلان الدستوري لعام 2019 الذي كان يتطلب انتقالاً مدنياً. فقد كان التحول ذاك ميتا في حينها. و بعدها لم تكن لصانعي السلام الأجانب أفكار أخرى سوى مغازلة مدبري الانقلاب العسكري من أجل تحقيق المرحلة الانتقالية التي كانوا متمسكين باعادتها الى المسار الصحيح بشدة.

ولم ينجح هذا إلا في التوصل إلى اتفاق مع الانقلابيين لإعادة رئيس الوزراء التكنوقراطي عبد الله حمدوك، لكن حمدوك أصبح الآن بطة عرجاء؛ فقد أضفت الصفقة ببساطة الشرعية على الجنرالات الذين يتخذون القرارات الآن.

في حين كانت صرخات ضخم الناشطون السودانيون الحاشدة والضخمة تهتف في الشوارع: بان"لا للتفاوض. لا شراكة. لا شرعية."

وناشد حينها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس "الحس السليم" لدى المتظاهرين لإنقاذ فرصة "الانتقال السلمي نحو ديمقراطية حقيقية". لكن الانتقال السلمي هو بالضبط ما أفسده الانقلابيون.

قاومت لجان المقاومة ولع صانعي السلام بفكرة الانتقال التكنوقراطي الذي يركز على النخبة واسترضائها غير المنطقي لأمراء الحرب في السودان.

وقد ثبت أن لجان المقاومة كانت على حق طوال الوقت. ومع ذلك، تم وضع خطة انتقالية أخرى في أواخر عام 2022، وانهارت هذه الخطة بعنف في أبريل، على وجه التحديد عندما كان من المقرر أن يبدأ الجنرالات مرة أخرى في التنازل عن بعض السلطة لبعضهم البعض (من خلال دمج قواتهم) وللقيادة المدنية.

كانت خطة دمج قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي في قوات مسلحة سودانية واحدة بمثابة تهديد وجودي يشبه إلى حد كبير ما واجهته مجموعة فاغنر بقيادة يفغيني بريجوزين في روسيا.

ورفض حميدتي اقتراح البرهان بأن يحدث ذلك خلال عامين واقترح بدلا من ذلك 10 سنوات. علاوة على ذلك، طالب أولاً بأن تتولى قوات الدعم السريع سلطة قيادة وسيطرة كبيرة داخل هذه القوة الموحدة. و سعى صانعو السلام إلى إيجاد حل وسط، يبدو ان الحل الوسط كان الحرب.

منذ بداية الثورة وحتى ما بعد انقلاب 2021 وحتى الآن، قوة لجان المقاومة المدنية في الأحياء السودانية تزايدت لتصبح خط الدفاع الأخير عن الثورة

وتكمن قوة لجان المقاومة، التي تم تهميشها طوال العملية الانتقالية بل وشكك فيها.

تكمن قوتها في قدرتها على العمل بشكل منسق في اجتماعات سرية وفي الشارع. وانخرطت لجان المقاومة في جميع أنحاء البلاد بعد الانقلاب في عملية من القاعدة إلى القمة تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستقبل السودان.

ومن المثير للاهتمام أن هذه العملية لم تنتج ميثاقًا واحدًا فقط بل ميثاقين.

تمثل لجان المقاومة الناشئة، وتعددية عضويتها، بلامركزية، بلا قيادة، نوعًا من السياسة العضوية التي تجعل الدبلوماسيين الذين يبرمون الصفقات والتكنوقراط في والآن، في مواجهة العنف الوحشي، تظل المقاومة الفترة الانتقالية غير مرتاحين والروح الثورية لدى السودانيين حية بشكل بطولي.

عندما كان الدبلوماسيون مشغولين بإجلاء أنفسهم ومواطنيهم، وتركوا السودانيين نتاج تصورهم للانتقال الفاشل لمصيرهم الدموي، كان السودانيون، من خلال لجان المقاومة، هم الذين نسقوا الطرق المؤدية إلى الأمان للاجانب و بمنتدبي بعثاتهم، بل ونظموا الوصول إلى الغذاء والماء، وابتكروا طرقا لخلق الخدمات الصحية المرتجلة

هناك اعتقاد عميق لدى لجان المقاومة بأن مستقبل السودان يجب أن يبدأ الآن، وليس آجلاً. إن صنع السلام يؤجل مثل هذا الإلحاح، ويصفه بأنه غير صبور ومثالي. وبعد اندلاع أعمال العنف في أبريل، عبّرت الناشطة والكاتبة السودانية "مزن النيل" عن إحباطهم لتقول: "لقد طُلب منا أن نكون واقعيين بعد المذبحة وتقبل مجرمي الحرب هؤلاء. ثم طُلب منا أن نكون واقعيين بعد الانقلاب.

وأعتقد أنه سيُطلب منا الان أن نكون واقعيين بعد الحرب". مضيفة بتوقعها لفشل محادثات وقف إطلاق النار التي تقودها الولايات المتحدة والسعودية في جدة واصفة: "أسمع أخبارًا عن نوع من المفاوضات... [رغبة الدبلوماسيون] في إعادة نفس الاتفاقية القديمة التي جلبت لنا جميعًا ما نمر به الآن."

ولا يمكن للدول الغربية والقوى الإقليمية الآن إعادة تدوير نفس معتقدات صنع السلام التي حولت الثورة الشعبية إلى مرحلة انتقالية معيبة أدت إلى هذه الحرب. وهذه المرة، يجب أن تكون الثورة، وليس العملية الانتقالية، محورية في الجهود الدبلوماسية المبذولة

لا توجد صيغة أنيقة لهذا. لقد علمتني دراسة تدخلات السلام في السودان لمدة عشرين عامًا أن خطط العمل والقوالب الجاهزة تخلق المزيد من المشاكل. يجب ان يبدأ التفكير بشكل مختلف بالتساؤل، عن كيف يمكن للعالم الخارجي بتقوية السيادة القوية و الهائلة للمقاومة السودانية؟

وعلى أقل تقدير، لا يجب السماح لأي مبادرة سلام بأن تضعف السياسة المدنية في محاولتها لإنهاء العنف. فهذا يأتي بنتائج عكسية دائمًا. ولا يجب ان يسمح للجنرالات أن يخرجوا من اتفاق السلام باي شكل من اشكال من السلطة السياسية.

علاوة على ذلك، فإن أي مبادرة يجب أن تكون خاضعة للمقاومة المدنية في السودان وسيادته.

ثانياً، يجب أن يكون هناك مجال سياسي موسع للنشاط المدني. فقبل هذه الأزمة، كان هناك بدرجة ما ضمانات لحق التجمع في الشارع. ومع ذلك، سحق القادة العسكريون هذه التظاهرات بعنف ودون عقاب. والآن، يجب على القوى الأجنبية أن تساعد في تمكين الناشطين المدنيين من الاجتماع، بشكل افتراضي أو بتوفير أماكن آمنة لهم لعقد اجتماعاتهم.

والأهم من ذلك، هناك حاجة إلى تفكير جديد جذريًا حول كيفية دعم لجان المقاومة باعتبارها ذات أهمية مركزية في تشكيل مستقبل السودان. هناك دائمًا خطر الإضرار بقوة الحركة الاجتماعية وشرعيتها في محاولة تقديم الدعم لها. ويجب تجنب ذلك. وبدلا من ذلك، فإن الدعم يتطلب الاستماع إلى لجان المقاومة لمطالبها ووجهات نظرها وكسب ثقتها مع مرور الوقت. أبعد من ذلك، يجب على لجان المقاومة أن تقرر هي مكانها في أي مبادرة لتقرير مستقبل السودان، وليس صانعي السلام الأجانب

وإذا كانوا لا يثقون في سياسة النخبة، فلا ينبغي لهم أن يتم استبعادهم لفراغ الصبر في تفهم مواقفهم. فهم يعرفون قوتهم، في الشبكات الأفقية، ومنتديات النقاش الشاملة، وفي الشارع.

لقد كانوا وحدهم من عمل لانقاذ السودان عندما فشل كل شيء آخر. يجب على أي صانع سلام في المستقبل أن يستجيب للمقاومة المدنية في السودان وأن يكون مسؤولاً أمامها. يجب أن تكون للثورة الكلمة الأخيرة.

"صورة حديثة لاحد افراد قوات الدعم السريع في احد منازل المواطنين في الخرطوم"

انفجرت حرب 15 ابريل

خالص التضامن مع نساء بلادي عموما و نساء دارفور بالاخص. ففي الحروب دوما ما تدفع النساء و الاطفال ثمن الصراعات الاغلى و الأمر...

المترجم[i]

حرب ابريل 2023

[i] ترجمة و تعريب: تهارقا النور